CL 136/2
(C 2009/16) A

April 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15 – 19 يونيو/حزيران 2009

تقرير الدورة الثامنة والعشرون للجنة مصايد الأسماك
(2–6 مارس/آذار 2009)

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K4938/A

المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية
التي تستدعي عناية المجلس

إنّ اللجنة:

(1) **اتفقت** على ضرورة مواصلة **رفع التقارير كلّ سنتين حول التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد**، والخطط والاستراتيجيات الدولية ذات الصلة (الفقرة 10).

(2) **شجّعت** الأمانة على **نشر الخطوط التوجيهية الفنية لأفضل الممارسات** من أجل تنفيذ **خطة العمل الدولية للحدّ من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة** (الفقرة 13).

(3) **أعربت** عن تأييدها للاقتراح الذي يقضي ببحث إمكانية أن تعدّ الأمانة **خيارات بخصوص الوسائل الإلكترونية لرفع التقارير عن تنفيذ المدونة** (الفقرة 17).

(4) **أيّدت** إعداد خطوط توجيهية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة **بالسلامة في البحار** (الفقرة 19).

(5) **أعربت عن تقديرها لعلاقات العمل** الفعالة بين منظمة الأغذية والزراعة **والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية وشجعت** على استمرار هذا التعاون خاصة في مجالات السلامة في البحار، والعمل المتعلق بسفن الصيد والمعايير الصحيّة (الفقرة 20).

(6) **دعت** منظمة الأغذية والزراعة والمجتمع الدولي إلى تشجيع وتأييد الدعم المقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في ما يتعلّق بطائفة من الأنشطة منها تطوير **قواعد البيانات**، وعقد **حلقات عمل وتنمية المهارات** في مجالات أخرى وشددت على دور برنامج فيشكود في دعم تنفيذ المدونة (الفقرة 21).

(7) **طلبت** من المنظمة أن تدعم عقد **حلقة عمل** للنظر في المسائل الفنية المتعلقة **بالقواعد الخاصة بزعانف سمك القرش المرفقة** (الفقرة 23).

(8) **اتفقت** على ضرورة إجراء مزيد من الدراسة **للخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية الداخلية** (الفقرة 28).

(9) **أحاطت علماً** بأنّ الأمانة ستتقدّم باقتراح إلى الدورة المقبلة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك قد يمكّنها من تقييم **خطط التوسيم الإيكولوجي في القطاع الخاص** وسوف تلتمس بعد ذلك توجيهات اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك حول كيفية المضي قدماً في هذا النشاط (الفقرة 31).

(10) **أوصت** بأن تواصل المنظمة إسداء **المشورة الفنية للاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية** في ما يتعلّق بإدراج الأنواع المائية المستغلّة تجارياً في قوائم الاتفاقية المقترحة (الفقرة 32).

(11) **اتفقت** على ضرورة أن تواصل المنظمة توفير المدخلات الفنية في المفاوضات بشأن **الإعانات لمصايد الأسماك** الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وأن تقوم الأمانة بتشاطر المعلومات مع الأعضاء حول الأنشطة التي تضطلع بها (الفقرة 33).

(12) **اتفقت** على أنه يتعيّن على الأمانة أن تعدّ خطوطاً توجيهية لأفضل الممارسات بالنسبة إلى **خطط توثيق المصيد والتتبّع** كي تنظر فيها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها المقبلة (الفقرة 34).

(13) **شددت** على أهمية وضع خطوط توجيهية لتقييم مصايد الأسماك في الحالات التي يكون فيها نقص في البيانات (الفقرة 35).

(14) **أقرّت** بالحاجة إلى مزيد من الدعم **للبرنامج الخاص لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا** (الفقرة 40).

(15) **اعتبرت أنّه من الأولويات** إعداد **برنامج إقليمي** لتحسين **السلامة البيولوجية للمياه في أفريقيا الجنوبية** (الفقرة 40).

(16) **أحاطت علماً** بأهمية مواصلة العمل صوب **إنشاء شبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية** في أفريقيا وفي الأمريكتين وبأنّه من الضروري توطيد **التعاون بين الأقاليم** (الفقرة 41).

(17) **حثّت** على مواصلة العمل في مجال **إدارة صحة الحيوانات المائية، وسلامة الأغذية، والحوكمة، والتشريعات، وتنظيم المستزرعين، وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير، وبناء القدرات، والاستخدام المستدام للموارد البرية كزريعة ومكونات علفيّة، فضلاً عن القضايا البيئية وتوافر علف الأسماك وتربية الأحياء المائية في عرض البحر** (الفقرة 43).

(18) **أوصت** بوضع **برنامج عمل استراتيجي** وشامل لدعم عمل **اللجنة الفرعية** في المستقبل وللمساعدة في قياس التقدم المحرز و**طلبت** من الأمانة تشكيل **مجموعة خبراء مؤلفة من الأعضاء** للمساعدة في هذه العملية (الفقرة 44).

(19) **أكدت من جديد** على الأهمية والحاجة الماسة إلى وضع **خطوط توجيهية تقنية بشأن إصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية** ووضعها بصيغتها النهائية لدعم الإدارة الرشيدة و**طلبت** إلى الأمانة تأمين التمويل بما في ذلك التمويل من خارج الميزانية لعقد **مشاورة فنية** في أسرع وقت ممكن في عام 2009 وذلك من أجل وضع الصيغة المنقّحة لمشروع الخطوط التوجيهية الفنية **التي ستعرض على لجنة مصايد الأسماك في دورتها المقبلة للموافقة عليها** (الفقرة 45).

(20) **أحاطت علماً** بأنّ **المؤتمر العالمي عن تربية الأحياء المائية لعام 2010** سوف يُعقد بالتزامن مع الدورة الخامسة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك وتشترك في تنظيم هذا المؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادي وحكومة تايلند (الفقرة 47).

(21) **أشارت** إلى الاشتراطات الخاصة للبلدان النامية والتحديات المحددة التي قد تواجهها عند قيامها بتنفيذ **الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار**، مع **ملاحظة** أنه سيكون من الضروري تقديم **الدعم الفني والمالي** (الفقرة 55).

(22) **أحاطت علماً** بأنه يتعيّن على منظمة الأغذية والزراعة أن تواصل القيام بدور قيادي **للمساعدة على تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية** في ما يتعلق بإدارة موارد مصايد الأسماك المستغلة عن طريق **الصيد في المياه العميقة**، فضلاً عن تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة وحمايتها باستخدام أفضل البيانات العلمية المتاحة (الفقرة 58).

(23) **رحّبت** بالبرنامج الذي اقترحته المنظمة بشأن إدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار وأعربت عن دعمها له بصيغته المعروضة في الوثيقة COFI/2009/5 Rev.1 (الفقرة 59).

(24) **أبرزت** أهمية المفاوضات الجارية حول مشروع الصك الملزم قانونا بشأن **تدابير دولة الميناء** لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه (الفقرة 65).

(25) **شددت** على ضرورة الاعتراف بالاشتراطات الخاصة **للبلدان النامية** وضمان حصولها على المساعدات الملائمة لا سيما في مجال **بناء القدرات** عبر طائفة واسعة من القضايا المتصلة بالرصد والمراقبة والإشراف وشكرت الأمانة على **برنامجها الخاص ببناء القدرات بشأن تدابير دولة الميناء** (الفقرة 69).

(26) **وافقت** على أن يعقب مشاورة الخبراء حول "أداء دولة العلم" مشاورة فنية (الفقرة 70).

(27) **أيّدت** إعداد برنامج عمل للمستقبل من أجل وضع **سجلّ عالمي شامل** لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن الإمداد بما يشمل **تقييم احتياجات المستخدمين**، بما فيها احتياجات البلدان النامية، وتشكيل **لجنة توجيهية** بمشاركة واسعة من أجل تصميم **مشروع نموذجي** وتنفيذه وإعداد **تقرير فني** شامل يفضي إلى عقد **مشاورة فنية** حول السجلّ العالمي (الفقرة 71).

(28) **أيّدت** اقتراح وضع **خطوط توجيهية دولية بشأن إدارة المصيد الثانوي والحد من المصيد المرتجع**، وعقد **مشاورة للخبراء** تعقبها **مشاورة فنية** (الفقرة 72).

(29) **دعت** الأمانة إلى البحث في مختلف الخيارات المتاحة للمضي قدماً في الاقتراحات المتعلقة بالحاجة إلى وجود صكّ دولي خاص **بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم وأيّدت** ضرورة أن تعدّ منظمة الأغذية والزراعة **برنامجاً عالمياً محدداً يكون مخصصاً لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم** (الفقرة 83).

(30) **دعت** الأمانة إلى تأدية دور فعّال أكثر في المسائل المتصلة **بتغيّر المناخ**، خاصة تلك التي للمنظمة ميزات مقارنة فيها مثل جمع المعلومات عن التطورات على المستويين الوطني والإقليمي ورفع تقارير دورية إلى الأعضاء **وأوصت** بإقامة **تعاون فعال مع المنظمات الأخرى** لتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة (الفقرة 88).

(31) **أخذت علماً بخطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة (2009-2010)** التي اعتمدها مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين الخاصة، لا سيما الإطار البرامجي الجديد المسند إلى النتائج الجاري إعداده حالياً والذي سيشمل جميع مصادر الأموال المتاحة للمنظمة، وترتيبات الإبلاغ المعدلة للجان الفنية **وأيّدت** تعزيز دورها في إسداء المشورة بشأن أولويات عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وأعربت عن أسفها لعدم وجود اقتراح لتكاليف برنامج العمل إفساحاً في المجال لترتيب الأولويات كما جاء في خطة العمل الفورية (الفقرة 95).

(32) **رحّبت** بالتحول في تركيز عمل المنظمة **من النتائج إلى المحصلات وأعربت** عن تأييدها لعملية تنفيذ خطة العمل الفورية (الفقرة 98).

(33) **أيّدت بصفة عامة النتائج التنظيمية الست** للهدف الاستراتيجي جيم: "إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام" بصيغتها المعروضة في الوثيقة COFI/2009/9 (الفقرة 99).

(34) **أبرزت مجدداً** الأهمية الحيوية **لتحديد أولويات مختلف الأنشطة المتعلقة بالنتائج التنظيمية الست** للهدف الاستراتيجي جيم وأخذت علماً بالاقتراحات الملموسة التي تقدم بها الأعضاء وبالمسائل التي اعتبروها ذات أولوية عالية، بما في ذلك ما يلي، بمعزل عن الترتيب الواردة فيه (الفقرة 100):

- مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة الحجم والحرفية؛
- بناء القدرات من أجل تنفيذ المدونة والصكوك المتصلة بها؛
- تقييم مدى فعالية المدونة والصكوك المتصلة بها؛
- مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- إعداد خطوط توجيهية دولية بشأن إدارة المصيد الثانوي والحد من المصيد المرتجع؛
- استكمال الصك الملزم قانوناً حول التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛
- إعداد سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن الإمداد؛
- أداء دولة العلم وإعداد صك مناسب في هذا الصدد؛
- القدرة المفرطة؛
- تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة والمحافِظة على البيئة وبناء القدرات؛
- استكمال الخطوط التوجيهية الفنية بشأن إصدار الشهادات في مجال تربية الأحياء المائية؛
- إنشاء برامج وشبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية وتقديم الدعم لها؛
- تأثير تغير المناخ على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- المدخلات والإسهامات في المؤتمر المقبل لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية الصادرة في عام 1995 وإجراءات الاستعراض المتخذة بصدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 105/61؛
- تشجيع التجارة الدولية العادلة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- جمع البيانات الموثوق بها واستخدامها؛
- رصد حالة الأرصدة السمكية؛
- فريق الخبراء المخصص المعني بالاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية؛
- اختيار برنامج لتحديد وحدات الإدارة.

(35) **اتفقت** على إضافة إشارة محددة إلى مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في النتائج التنظيمية الستّ، حسب الاقتضاء (الفقرة 102).

(36) **أحاطت علماً** بأن أول دورة إعداد معدلة تماما بخصوص اتخاذ القرارات في الأجهزة الرئاسية بشأن البرمجة وإعداد الميزانية والرصد المستند إلى النتائج سوف تنفذ اعتبارا من سنة 2010، على النحو المنظور في خطة العمل الفورية وأنه من المتوقع أن تتلقى اللجنة في دورتها القادمة وبشكل مفصّل بالكامل إطار النتائج والتحليل الهيكلي للأولويات، فضلا عن تقارير أكثر شفافية وشمولا بشأن الأنشطة المنفّذة، سواء كانت تحظى بدعم مالي من الميزانية العادية أو من أموال من خارج الميزانية (الفقرة 103).

(37) **رأت** أنه من الأنسب الإبقاء، قدر المستطاع، على **التوقيت الحالي لعقد دورات لجنة مصايد الأسماك** (أي فبراير/شباط – مارس/آذار في السنة الثانية من كل فترة مالية). ومن شأن عقد الدورة خلال الفصل الثالث من السنة الأولى من كل فترة مالية أن يتعارض مع توقيت عقد اجتماعات بعض الترتيبات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمشاورات السنوية بشأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (الفقرة 105).

مسائل السياسات والمسائل التنظيمية العالمية
التي تستدعي عناية المؤتمر

إنّ اللجنة:

(1) اتفقت على أن الأمر يحتاج إلى تكثيف العمل من جانب الأعضاء والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك للتصدي **لخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد** وتنفيذها (الفقرة 13).

(2) **شجّعت** البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق الأهداف المنشودة من **خطط العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش** (الفقرة 13).

(3) **شجعت** المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي لم تجر أي **عمليات استعراض** على القيام بذلك (الفقرة 15).

(4) **أبرزت** أهمية **تربية الأحياء المائية** كوسيلة لتعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة **وشددت على الحاجة** إلى كفالة تشجيع تربية الأحياء المائية بما يراعي البيئة للحد قدر المستطاع من الآثار الخارجية غير المرغوب فيها (الفقرة 16).

(5) **أيّدت** إعداد خطوط توجيهية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة **بالسلامة في البحار** (الفقرة 19).

(6) **أعربت** عن تقديرها **لعلاقات العمل** الفعالة بين منظمة الأغذية والزراعة **والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية وشجعت** على استمرار هذا التعاون خاصة في مجالات السلامة في البحار، والعمل المتعلق بسفن الصيد والمعايير الصحيّة (الفقرة 20).

(7) **اتفقت** على الأهمية البالغة **لبناء القدرات** من أجل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ المدونة **ودعت** منظمة الأغذية والزراعة والمجتمع الدولي إلى تشجيع وتأييد الدعم المقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في ما يتعلّق بطائفة من الأنشطة منها تطوير قواعد البيانات، وعقد حلقات عمل وتنمية المهارات في مجالات أخرى (الفقرة 21).

(8) **أقرّت** تقرير الدورة الحادية عشرة **للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك** (الفقرة 25).

(9) **اعتمدت** التعديلات التي اقترحتها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في **الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد البحرية الطبيعية** (الفقرة 26).

(10) **اتفقت** على ضرورة إجراء مزيد من الدراسة **للخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية الداخلية** (الفقرة 28).

(11) **أوصت** بأن تواصل المنظمة إسداء المشورة الفنية **للاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية** في ما يتعلّق بإدراج الأنواع المائية المستغلّة تجارياً في قوائم الاتفاقية (الفقرة 32).

(12) **اتفقت** على ضرورة أن تواصل المنظمة توفير المدخلات الفنية في **المفاوضات بشأن الإعانات لمصايد الأسماك الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية** وأن تقوم الأمانة بتشاطر المعلومات مع الأعضاء حول الأنشطة التي تضطلع بها (الفقرة 33).

(13) **اتفقت** على أنه يتعيّن على الأمانة أن تعدّ **خطوطاً توجيهية لأفضل الممارسات بالنسبة إلى خطط توثيق المصيد والتتبّع** كي تنظر فيها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها المقبلة (الفقرة 34).

(14) **شددت** على أهمية وضع **خطوط توجيهية لتقييم مصايد الأسماك في الحالات التي يكون فيها نقص في البيانات** (الفقرة 35).

(15) **صادقت** على تقرير **اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية** (الفقرة 38).

(16) **أقرّت بالأهمية** المتزايدة بشكل مطرد **لقطاع تربية الأحياء المائية وأكدت من جديد** ثقتها في قيام **المنظمة بدور المنسّق** من أجل إحراز تقدّم على صعيد جدول الأعمال العالمي لتربية الأحياء المائية (الفقرة 39).

(17) **أقرّت** بالحاجة إلى مزيد من **الدعم للبرنامج الخاص لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا** (الفقرة 40).

(18) **اعتبرت أنّه من الأولويات** إعداد **برنامج إقليمي** لتحسين **السلامة البيولوجية للمياه في أفريقيا الجنوبية** (الفقرة 40).

(19) **أحاطت علماً** بأهمية مواصلة العمل صوب **إنشاء شبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية** في أفريقيا وفي الأمريكتين وبأنّه من الضروري توطيد **التعاون بين الأقاليم** (الفقرة 41).

(20) **أكدت** الحاجة إلى تحسين **البيانات والمعلومات ذات الصلة بتربية الأحياء المائية** (الفقرة 42).

(21) **أكدت** من جديد على الأهمية والحاجة الماسة إلى وضع **خطوط توجيهية تقنية بشأن إصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية** ووضعها بصيغتها النهائية لدعم الإدارة الرشيدة (الفقرة 45).

(22) **أخذت علماً** بأنّ **الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد الأسماك العميقة في أعالي البحار** قد أعدت من خلال عملية انطوت على عقد مشاورات للخبراء، وحلقات عمل، ومشاورة تقنية وضعت خلالها الصياغة النهائية للخطوط التوجيهية الدولية وجرى اعتمادها في شهر أغسطس/آب 2008 (الفقرة 50).

(23) **أحاطت علماً** بأنه يتعيّن على منظمة الأغذية والزراعة أن تواصل القيام بدور قيادي **للمساعدة على تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية** في ما يتعلق بإدارة موارد مصايد الأسماك المستغلة عن طريق **الصيد في المياه العميقة**، فضلاً عن تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة وحمايتها باستخدام أفضل البيانات العلمية المتاحة (الفقرة 58).

(24) **أكّدت من جديد أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم** ما زال يشكّل أحد المخاطر الرئيسية أمام مصايد الأسماك الرشيدة وأكّدت على أهمية **الجهود التعاونية** في التصدي لهذا النوع من الصيد (الفقرة 64).

(25) **أبرزت** أهمية المفاوضات الجارية حول مشروع الصك الملزم قانونا بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه (الفقرة 65).

(26) **أيّدت** وضع **سجلّ عالمي شامل لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن الإمداد** (الفقرة 71).

(27) **أحاطت علما** بأن **إدارة المصيد الثانوي** تعتبر جزءا لا يتجزأ من تنفيذ نهج النظم الايكولوجية إزاء مصايد الأسماك و**أيّدت** اقتراح وضع **خطوط توجيهية دولية بشأن إدارة المصيد الثانوي والحد من المصيد المرتجع** (الفقرة 72).

(28) **رحّبت** بنتائج **المؤتمر العالمي عن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في عام 2008** الذي عُقد في بانكوك، تايلند، خلال الفترة من 13 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2008 و**أثنت** على المساهمة الهامة من منظمات المجتمع المدني التي تمثّل منظمات العاملين في قطاع الصيد ومناصريها (الفقرة 75).

(29) **أحاطت علماً** بمختلف السياسات والاستراتيجيات والتدابير القانونية والاجتماعية التي اتخذها الأعضاء من أجل **تأمين سبل معيشة مستدامة في مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة الحجم**، وزيادة مساهمتها في التنمية الريفية والأمن الغذائي الوطني والأسري والحدّ من الفقر (الفقرة 79).

(30) **أعربت عن الحاجة** إلى وجود صكّ دولي خاص **بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم** كي تسترشد بها الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وخلق إطار للرصد ورفع التقارير (الفقرة 83).

(31) **سلّمت** بأهمية **تغير المناخ** وتأثيراته المتزايدة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الفقرة 87).

(32) **أيّدت** استنتاجات وتوصيات حلقة عمل الخبراء التي انعقدت في شهر أبريل/نيسان 2008 و**دعت** الأمانة إلى تأدية دور فعّال أكثر في المسائل المتصلة **بتغيّر المناخ**، خاصة تلك التي للمنظمة ميزات مقارنة فيها مثل جمع المعلومات عن التطورات على المستويين الوطني والإقليمي ورفع تقارير دورية إلى الأعضاء و**أوصت** بإقامة **تعاون فعال مع المنظمات الأخرى** لتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة (الفقرة 88).

(33) **أقرّت وأيّدت** أهمية **تنفيذ المدونة وإتباع نهج النظام الإيكولوجي في ما يخص مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية** فضلا عن تطبيق **النهج الاحترازي** لزيادة **القدرة على التصدي لتغيّر المناخ والتكيّف معه** من خلال تحسين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الفقرة 89).

(34) **أحاطت علماً** بالمواضيع **التي تثير قلق البلدان الأكثر عرضة للمخاطر**، بما في ذلك الدول الجزرية النامية الصغيرة ودول منطقة الساحل حول الآثار الجانبية لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر على كل من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الفقرة 93).

(35) **أبرزت** الحاجة إلى إتباع **نُهج مشتركة بين القطاعات** للتصدي لتحديات تغير المناخ، خاصة في ما يتعلق بالبيئات البرية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المياه الداخلية (الفقرة 94).

المقدمة

1– عقدت لجنة مصايد الأسماك دورتها الثامنة والعشرين في روما خلال الفترة من 2 إلى 6 مارس/آذار 2009.

2– وقد حضر الدورة 113 من أعضاء اللجنة، وعضو منتسب واحد والكرسي الرسولي، وممثلون من 7 من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ومراقبون من 84 من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الدولية. وترد قائمة المندوبين والمراقبين في المرفق باء.

انتخاب الرئيس ونوّاب الرئيس وتعيين لجنة الصياغة

3– انتُخب السيد Zbigniew Karnicki (بولندا) بالإجماع رئيساً للجنة فيما انتُخب السيد Javad Shakhs Tavakolian (جمهورية إيران الإسلامية) نائباً أول للرئيس. وانتُخبت كلّ من أستراليا وهولندا ونيكاراغوا والاتحاد الروسي نواباً آخرين للرئيس.

4– وانتخبت اللجنة السيد Nilanto Perbowo (إندونيسيا) رئيساً للجنة الصياغة التي تتألّف عضويتها من كلّ من: الأرجنتين، البرازيل، كندا، جمهورية الكونغو، اليابان، نيوزيلندا، النرويج، عُمان، السودان، السويد، أوغندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

افتتاح الدورة

5– تحدّث السيد Jim Butler، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في الجلسة الافتتاحية وشدد في كلمته على أهمية هذه الدورة كونها تنعقد في هذه الحقبة الحرجة من الإصلاحات في المنظمة. وقد سلّط الضوء على البنود والقضايا المعروضة على اللجنة، واعتبر أنّ تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995 (المدوّنة) والصكوك ذات الصلة، وتربية الأحياء المائية، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومصايد الأسماك في المياه العميقة، ومصايد الأسماك الصغيرة الحجم، وتغيّر المناخ والتجارة الدولية، هي بعض المسائل الملحّة التي ينبغي مناقشتها. ويرد النص الكامل لمداخلته في المرفق دال.

اعتماد جدول الأعمال وترتيبات الدورة

6– أحاطت اللجنة علماً بإعلان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدّم من الجماعة الأوروبية.

7- واعتمدت اللجنة جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني. ويرد جدول الأعمال في المرفق ألف. كما ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في المرفق جيم.

8- وقد شددت رئيسة مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تحدّثت نيابة عن تلك المجموعة، على ضرورة احترام صلاحيات اللجنة بشكل كامل في ما يتعلّق بالموافقة على جميع الصكوك ذات الصلة الصادرة عن المشاورات الفنية وعن كلتا اللجنتين الفرعيتين. وأحاطت علماً بموقف مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي ترى أنّ هذه المشاورات الفنية واللجنتين الفرعيتين ليست لها أي صلاحية للموافقة على تلك الصكوك. وقد أبدت قلقها إزاء توافر وثائق الاجتماعات والتقارير ذات الصلة في الوقت اللازم قبل انعقاد الدورة. وشدَّدت أيضاً على أنّ المجموعة ترى ضرورة أن تتضمّن التقارير فقط المسائل التي بحثتها اللجنة دون سواها.

سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة

9- لدى تقديم الوثيقة COFI/2009/2 والوثائق الإعلامية المقترنة بها (الوثائق COFI/2009/Inf.10 وInf.11 وInf.12 وInf.13)، سلطت الأمانة الضوء على القضايا الرئيسية التي أسفرت عنها الردود الوطنية على استبيان سنة 2008. وأفادت الأمانة أيضا عن الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة في الفترة الفاصلة بين الدورتين السابقة والحالية لدعم تنفيذ المدونة. ولوحظ أن معدل الإجابة على استبيان سنة 2008 (33 في المائة من أعضاء المنظمة) هو دون معدل الإجابة على استبيان سنة 2006.

10- وأعرب العديد من الأعضاء عن خيبة أمله إزاء انخفاض معدل الإجابة على استبيان سنة 2008 نظرا للمشكلات الخطيرة التي تواجه مصايد الأسماك في العالم. وشجع هؤلاء الأعضاء البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية على الإجابة على الاستبيانات المقبلة للتوصل إلى فهم أكثر شمولا للمشكلات التي تواجه مصايد الأسماك والتقدم المحرز للتغلب عليها. واتفق الأعضاء على ضرورة مواصلة رفع التقارير كلّ سنتين.

11- وأفاد كثير من الأعضاء عن الجهود التي يبذلونها لتنفيذ المدونة والصكوك المتصلة بها. وأشار بعض الأعضاء إلى أنهم قاموا بمراجعة التشريعات ليدرجوا فيها مبادئ المدونة وبإعداد سياسات واستراتيجيات وخطط تتسق مع المدونة. وأشاروا إلى أنهم يطبقون، ضمن جملة أمور، النهج الاحترازي، ونهج النظم الإيكولوجية إزاء مصايد الأسماك، وتدابير لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة والإدارة التشاركية. ونوّه عدة أعضاء إلى أن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تعيق جهودهم الرامية إلى الإبقاء على تنفيذ الصيد الرشيد والمستدام على الأجل الطويل. وأثنى العديد من الأعضاء على تحليل مدى تنفيذ المدونة وما لها من تأثير كما هو مبيّن في الفقرة 4 من الوثيقة COFI/2009/2 وأوصوا اللجنة بالتوسع أكثر في دراسة الاستنتاجات ذات الصلة.

12- واقترح عدة أعضاء أن تقوم الأمانة، على سبيل المساعدة في مواصلة تنفيذ المدونة، بوضع سجل للخبراء يمكن إتاحته للبلدان لدعم الجهود التي يبذلونها لتنفيذ المدونة.

13- وفي ما يتعلق بخطط العمل الدولية الأربع التي أبرمت في إطار المدونة، اتفقت اللجنة على أن الأمر يحتاج إلى تكثيف العمل من جانب الأعضاء والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك للتصدي لخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد وتنفيذها، مع أنّ البعض أفاد عن خططهم وتشريعاتهم الوطنية. أما بالنسبة لخطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش، ورغم الجهود الكثيفة التي بذلها العديد من الأعضاء في الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة الماضية والحالية من أجل إعداد خطط عمل وطنية لصون وإدارة أسماك القرش، جرى تشجيع البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق الأهداف المنشودة. وتحظى خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بنفس القدر من العناية. وفي هذا السياق، أشار عدة أعضاء إلى المفاوضات الجارية لإعداد صك ملزم بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وحثوا على استكمال هذه العملية في أقرب وقت ممكن. وفي ما يخص خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة، فإن اللجنة قد شجعت الأمانة على نشر الخطوط التوجيهية الفنية لأفضل الممارسات.

14- وشدد بعض الأعضاء على أهمية التعاون على المستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي في ميدان مصايد الأسماك، خاصة في مجالات مثل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتدابير التي تتخذها دولة الميناء، والرصد والمراقبة والإشراف. وأكدوا على أن الترتيبات الإقليمية والإقليمية الفرعية ينبغي أن تراعي الخصائص الجغرافية لضمان التناظر الوثيق بين التحديات الإقليمية والحلول المقترحة.

15- وأشار العديد من الأعضاء إلى عمليات استعراض الأداء التي تجريها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وحثت المنظمات التي أجرت بالفعل عمليات الاستعراض هذه على أن تنفذ التوصيات، إن لم تكن قد نفّذتها بعد، بغية تعزيز الحوكمة الإقليمية، وتحديث المهام المنوطة بها، واعتماد نُهج محسّنة إزاء الإدارة. وشجع العديد من الأعضاء المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي لم تجر أي عمليات استعراض على القيام بذلك. وأشار بعض الأعضاء إلى عدم تنفيذ تدابير الإدارة المتفق عليها من قبل المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وذكروا أن فشل بعض أعضاء المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في تنفيذ هذه التدابير قد نال من فعالية هذه المنظمات ومن مصداقيتها.

16- وأبرز كثير من الأعضاء أهمية تربية الأحياء المائية كوسيلة لتعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة. وشددوا على الحاجة إلى كفالة تشجيع تربية الأحياء المائية بما يراعي البيئة للحد قدر المستطاع من الآثار الخارجية غير المرغوب فيها.

17– وأعربت اللجنة عن تأييدها للاقتراح المشار إليه في الوثيقة COFI/2009/Inf.11 والذي يقضي ببحث إمكانية أن تعدّ الأمانة خيارات بخصوص الوسائل الإلكترونية لرفع التقارير عن تنفيذ المدونة. وطلب بعض الأعضاء من المنظمة أن تأخذ في اعتبارها مختلف مستويات القدرة في البلدان، وذلك لضمان عدم تضرر البلدان النامية.

18– ورحّب بعض الأعضاء بإعداد الخطوط التوجيهية الفنية بشأن تشاطر المعلومات والمعارف وذلك لدعم تنفيذ المدونة، مع ملاحظة أن توافر المعلومات يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الصيد الرشيد.

19– ونوّه العديد من الأعضاء إلى أهمية السلامة في البحار وإلى حصيلة مشاورة الخبراء بشأن أفضل ممارسات السلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة في روما، إيطاليا، خلال الفترة من 10 إلى 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وكان هناك تأييد واسع لإعداد الخطوط التوجيهية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالسلامة في البحار وفقا لتوصية مشاورة الخبراء. كما أيد بعض الأعضاء إعداد خطة عمل دولية بشأن السلامة في قطاع مصايد الأسماك.

20– وأعربت اللجنة عن تقديرها لعلاقات العمل الفعالة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية وشجعت على استمرار هذا التعاون خاصة في مجالات السلامة في البحار، والعمل المتعلق بسفن الصيد والمعايير الصحيّة. إضافة إلى ذلك، اقترح ممثل منظمة العمل الدولية أن تنظر منظمة الأغذية والزراعة في إمكانية معالجة القضايا المتعلقة بعمل الأطفال في قطاع مصايد الأسماك.

21– واتفقت اللجنة على الأهمية البالغة لبناء القدرات من أجل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ المدونة. ودعت منظمة الأغذية والزراعة والمجتمع الدولي إلى تشجيع وتأييد الدعم المقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في ما يتعلّق بطائفة من الأنشطة منها تطوير قواعد البيانات، وعقد حلقات عمل وتنمية المهارات في مجالات أخرى. وأبرز الأعضاء أهمية دور البرنامج الأقاليمي لمساعدة البلدان النامية على تطبيق مدونة السلوك من أجل الصيد الرشيد (فيشكود) في دعم تنفيذ المدونة.

22– وحذّر بعض الأعضاء من أنّ الفشل في تنفيذ المدوّنة قد يعيق الهدف المنشود منها ودور كلّ من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

23– وطلب العديد من الأعضاء من المنظمة أن تدعم عقد حلقة عمل للنظر في المسائل الفنية المتعلقة بالقواعد المرفقة طياً والخاصة بزعانف سمك القرش.

قرارات وتوصيات الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، بريمن، ألمانيا، 3-6 يونيو/حزيران 2008

24- عرضت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال وناقشته استناداً إلى الوثيقتين COFI/2009/3 وCOFI/2009/Inf.8.

25- وأقرّت اللجنة تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التي عُقدت في مدينة بريمن، ألمانيا، خلال الفترة من 2 إلى 6 يونيو/حزيران 2008.

26- واعتمدت اللجنة التعديلات التي اقترحتها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد البحرية الطبيعية (الخطوط التوجيهية). وقد أحاطت اللجنة علماً في هذا السياق بتحفّظ موريتانيا على الخطوط التوجيهية كما يرد في الفقرات 26 و28 و29 من هذا التقرير.

27- وشدد العديد من الأعضاء على أنّ البلدان النامية طلبت المساعدة في مجال الخطوط التوجيهية، لا سيما في ما يتعلق بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم وبمصايد الأسماك الحرفيّة. وقد أبدوا قلقهم إزاء إمكانية أن تصبح خطط التوسيم الإيكولوجي بمثابة حواجز أمام التجارة، خاصة بالنظر إلى أهمية التجارة بالأسماك بالنسبة إلى البلدان النامية.

28- واتفقت اللجنة على ضرورة إجراء مزيد من الدراسة للخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية الداخلية.

29- وشدد بعض الأعضاء على ضرورة كفالة الاتساق بين الخطوط التوجيهية ومشروع الخطوط التوجيهية الفنية بشأن إصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية.

30- وأحاطت اللجنة علماً بأنّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستعقد، بالتعاون مع أمانة منظمة الأغذية والزراعة، مائدة مستديرة حول التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات في قطاع مصايد الأسماك[1].

31- ونظراً إلى اعتراض بعض الأعضاء حول ما إذا كان يتعيّن على المنظمة إجراء تقييم لخطط التوسيم الإيكولوجي في القطاع الخاص مقارنة بالمعايير التي نصّت عليها الخطوط التوجيهية، أوضح المستشار القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة للجنة أنّ المنظمة، بوصفها منظمة دولية، قد درجت على توخي الحذر بشأن تقييم مدى امتثال الهيئات الخاصة للخطوط التوجيهية. وستتقدّم الأمانة باقتراح إلى الدورة المقبلة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك قد

[1] من المقرر عقدها في لاهاي، هولندا، يومي 22 و23 أبريل/نيسان 2009.

يمكّنها من تقييم خطط التوسيم الإيكولوجي في القطاع الخاص. وسوف تلتمس الأمانة بعد ذلك توجيهات اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك حول كيفية المضي قدماً في هذا النشاط.

32- وأوصت اللجنة بأن تواصل المنظمة إسداء المشورة الفنية للاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية في ما يتعلّق بإدراج الأنواع المائية المستغلّة تجارياً في قوائم الاتفاقية. وأعلنت اليابان أنها تنوي تقديم دعم مالي لتشكيل فريق استشاري ثالث من الخبراء كي يتولى تقييم اقتراحات إدراج الأنواع في قوائم الاتفاقية وذلك قبل حلول موعد انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وبعدما رحّبت اللجنة بعرض اليابان، أوصى عدد من الأعضاء بأن تصبح الأنشطة التي يضطلع بها حالياً الفريق الاستشاري المخصص من الخبراء من أجل تقييم اقتراحات إدراج الأنواع في قوائم الاتفاقية، نشاطاً منتظماً يموّل من البرنامج العادي.

33- واتفقت اللجنة على ضرورة أن تواصل المنظمة توفير المدخلات الفنية في المفاوضات بشأن الإعانات لمصايد الأسماك الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وأن تقوم الأمانة بتشاطر المعلومات مع الأعضاء حول الأنشطة التي تضطلع بها. وأحاط الكثير من الأعضاء علماً بأنّ عمل المنظمة يجب أن يكمّل الأنشطة التي تقوم بتنفيذها منظمة التجارة العالمية بعيداً عن الازدواجية في العمل. واقترح هؤلاء الأعضاء إمكانية استخدام مذكرة التفاهم التي جرى توقيعها بين منظمة الأغذية والزراعة والاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية كنموذج لإطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية.

34- واتفقت اللجنة على أنه يتعيّن على الأمانة أن تعدّ خطوطاً توجيهية لأفضل الممارسات بالنسبة إلى خطط توثيق المصيد والتتبّع كي تنظر فيها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها المقبلة.

35- وقد شددت اللجنة على أهمية وضع خطوط توجيهية لتقييم مصايد الأسماك في الحالات التي يكون فيها نقص في البيانات.

36- وأبدى العديد من الأعضاء قلقهم إزاء اتخاذ تدابير تجارية من طرف واحد وطالبوا بتطبيق التدابير المتصلة بالتجارة بعد التشاور وبصورة شفافة يمكن التنبؤ بها ومن دون تمييز وطبقاً لالتزامات منظمة التجارة العالمية.

37- وشكرت اللجنة الأرجنتين على عرضها استضافة الدورة الثانية عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في عام 2010.

قرارات وتوصيات الدورة الرابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، بويرتو فاراس، شيلي، 6-10 أكتوبر/تشرين الأول 2008

38- قدّمت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال، وجرت مناقشته على أساس الوثيقتين COFI/2009/4 وCOFI/2009/Inf. 9. وصادقت اللجنة على تقرير اللجنة الفرعية وشكرت حكومة شيلي لاستضافتها الدورة.

39- وأقرّت اللجنة بالأهمية المتزايدة بشكل مطرد لقطاع تربية الأحياء المائية ومساهمته في الإنتاج العالمي للأغذية، والحاجة إلى تنميته المستدامة بطريقة رشيدة. وأكدت اللجنة من جديد ثقتها في قيام المنظمة بدور المنسّق من أجل إحراز تقدّم على صعيد جدول الأعمال العالمي لتربية الأحياء المائية. ودعا بعض الأعضاء إلى زيادة الدعم التمويلي كي تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بعملها في قطاع تربية الأحياء المائية.

40- وأعربت اللجنة عن امتنانها للمساعدة المالية المقدمة من حكومة اليابان لعمل المنظمة من أجل ضمان استدامة تربية الأحياء المائية ودعت إلى استمرار هذه المساعدة. وأقرّت اللجنة أيضا بالحاجة إلى مزيد من الدعم للبرنامج الخاص لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا. ونظرا للانتشار الذي حدث مؤخرا لمرض وبائي في نهر زامبيزي، اعتُبر أنّ من الأولويات إعداد برنامج إقليمي لتحسين السلامة البيولوجية للمياه في أفريقيا الجنوبية.

41- وأحاطت اللجنة علماً بأهمية مواصلة العمل صوب إنشاء شبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية في أفريقيا وفي الأمريكتين وبأنّه من الضروري توطيد التعاون بين الأقاليم.

42- وأكد الأعضاء الحاجة إلى تحسين البيانات والمعلومات ذات الصلة بتربية الأحياء المائية. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة مواصلة رفع التقارير كل سنتين عن تنفيذ أحكام المدونة المتعلقة بتربية الأحياء المائية.

43- وحثت اللجنة على مواصلة العمل في مجال إدارة صحة الحيوانات المائية، وسلامة الأغذية، والحوكمة، والتشريعات، وتنظيم المستزرعين، وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير، وبناء القدرات، والاستخدام المستدام للموارد البرية كزريعة ومكونات علفيّة، فضلاً عن القضايا البيئية وتوافر علف الأسماك وتربية الأحياء المائية في عرض البحر.

44- وأوصت اللجنة بوضع برنامج عمل شامل واستراتيجي لدعم عمل اللجنة الفرعية في المستقبل وللمساعدة في قياس التقدم المحرز. وطلبت اللجنة من الأمانة تشكيل مجموعة خبراء مؤلفة من الأعضاء للمساعدة في هذه العملية. وجرى تحديد مجالات جديدة باعتبارها مسائل هامة ينبغي معالجتها في السنوات القادمة، مثل تقييم الأعلاف البديلة، وإنشاء قاعدة بيانات عن دراسات الحالة بشأن تأثيرات تربية الأحياء المائية وزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في عرض البحر، وتعزيز موارد المياه والأراضي والأرصدة.

45– وأكدت اللجنة من جديد على الأهمية والحاجة الماسة إلى وضع خطوط توجيهية تقنية بشأن إصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية ووضعها بصيغتها النهائية لدعم الإدارة الرشيدة. وإذ أعرب الكثير من الأعضاء عن تقديرهم لعمل المنظمة في سبيل إعداد مشروع الخطوط التوجيهية، أكدوا الحاجة إلى إجراء مراجعة مستفيضة استنادا إلى ما ورد من تعليقات وذلك من أجل وضع الصيغة النهائية للوثيقة. وطلبت اللجنة من الأمانة تأمين التمويل بما في ذلك التمويل من خارج الميزانية لعقد مشاورة فنية في أسرع وقت ممكن في عام 2009 وذلك من أجل وضع الصيغة المنقّحة لمشروع الخطوط التوجيهية الفنية. وجرى التشديد على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب لتيسير مشاركة البلدان النامية في هذه العملية. وسوف يُطلب من لجنة مصايد الأسماك، خلال دورتها القادمة، أن توافق على الخطوط التوجيهية.

46– وطلب بعض الأعضاء أيضاً ألا تشمل الخطوط التوجيهية معايير لا توجد بالنسبة إليها مقاييس أو معايير تتعلّق بمسائل لا تدخل ضمن نطاق اختصاصات المستزرعين في قطاع تربية الأحياء المائية. وأشار هؤلاء الأعضاء تحديداً إلى المسؤولية الاجتماعية والرفق بالحيوان وتدابير الصحة النباتية باعتبارها من المعايير التي ينبغي ألا تشملها الخطوط التوجيهية.

47– وأبلغت الأمانة اللجنة بأنّ المؤتمر العالمي عن تربية الأحياء المائية لعام 2010 سوف يُعقد بالتزامن مع الدورة الخامسة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك. وتشترك في تنظيم هذا المؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادي وحكومة تايلند.

48– وقد أعربت اللجنة عن شكرها لكلّ من تايلند وجنوب أفريقيا لعرضهما استضافة الدورتين الخامسة والسادسة على التوالي للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية.

إدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار

49– أعلنت الأمانة عن إدخال تعديلات على الوثيقة COFI/2009/5 التي سيُعاد إصدارها ضمن الوثيقة COFI/2009/5 Rev.1 بحيث تُحذف منها جميع الإشارات إلى التقرير الفني رقم 522 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة. وفي سياق عرض النسخة المنقّحة من الوثيقة COFI/2009/5، أبرزت الأمانة العمل الذي قامت به المنظمة منذ سنة 2006 بصدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 105/61 عن مصايد الأسماك المستدامة والطلب الذي قدمته بعد ذلك لجنة مصايد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين إلى المنظمة لإعداد خطوط توجيهية دولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار. وأعلنت الأمانة أيضاً أنّ التقرير الفني رقم 522 الصادر عن المنظمة سيجري تصويبه في ضوء المشاورات مع الأعضاء وأنّه سيُعاد إصدار نسخة معدّلة من هذا التقرير.

50- وأوضحت الأمانة أن الخطوط التوجيهية الدولية قد أعدت من خلال عملية انطوت على عقد مشاورات للخبراء، وحلقات عمل، ومشاورة تقنية وضعت خلالها الصياغة النهائية للخطوط التوجيهية الدولية وجرى اعتمادها في شهر أغسطس/آب 2008.

51- وأشاد العديد من الأعضاء بالأمانة لما بذلته من جهود فعالة على وجه السرعة لدعم إعداد الخطوط التوجيهية الدولية واعتبرت هذه الخطوط التوجيهية خطوة مهمة للغاية في مجال إدارة مصايد الأسماك المذكورة وحماية النظم الايكولوجية البحرية الهشة. وهنأ الأعضاء السيدة Jane Willing (نيوزيلندا) على العمل الممتاز الذي قامت به في رئاستها للمشاورة التقنية.

52- وعرض العديد من الأعضاء لتجربتهم في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 105/61 والخطوط التوجيهية الدولية، على المستويين الوطني والإقليمي على السواء، مع الإشارة إلى أنّ تنفيذ القرار بلغ مراحل متقدمة بما في ذلك في كلّ من هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ومنظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي وباعتبارها تدابير مرحلية طوعية في شمال غرب المحيط الهادي وفي جنوب المحيط الهادي. ورأى بعض الأعضاء أنه، رغم التقدم المحرز في العديد من المجالات، لا زال من الضروري بذل جهود إضافية في بعض الحالات للاستجابة بشكل تام للقرار رقم 105/61 وأنه يتعيّن على مختلف البلدان وعلى الترتيبات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك مواصلة بذل الجهود في هذا المجال، مع الإشارة إلى أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تعيد النظر في تنفيذ القرار رقم 105/61 في العام 2009، طبقاً للفقرة 91 من القرار نفسه.

53- وشدد العديد من الأعضاء على أنّ الترتيبات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 105/61 والخطوط التوجيهية الدولية بما يتلاءم وظروف مصايد الأسماك المسؤولة عن إدارتها. وأشاروا إلى ضرورة إنشاء ترتيبات ومنظمات إقليمية جديدة لإدارة مصايد الأسماك في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الترتيبات والمنظمات وتعزيز قدراتها بغية كفالة التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة رقم 105/61 والخطوط التوجيهية الدولية، وكي تحرص دول العلم على تنفيذ القرار والخطوط التوجيهية خاصة في المناطق التي لا توجد فيها منظمات إقليمية ذات كفاءة لإدارة مصايد الأسماك.

54- وبالنظر إلى الخطوط التوجيهية الدولية، أبدى بعض الأعضاء ملاحظات بشأن تطبيقها على الأنواع ذات الإنتاجية المتوسطة. وفي ما يخص العلاقة بين الفقرتين 8 و9 من الخطوط التوجيهية الدولية، أفاد بعض الأعضاء أنّ الفقرة 9 تسري، في اعتقادهم، فقط على الأنواع التي تتوافر فيها المواصفات المبيّنة في الفقرة 8(1) و(2). وأشار أعضاء آخرون إلى أنه، وطبقاً للجزء المتبقي من الفقرة 8، يعود إلى البلدان والترتيبات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن تنظر في إمكانية تطبيق الخطوط التوجيهية الدولية على الأنواع ذات الإنتاجية المتوسطة، حسب الاقتضاء،

في كلّ حالة على حدة. ورأى بعض الأعضاء أنه يتعيّن على الأمانة، عند إعداد برنامج تنفيذ الخطوط التوجيهية، أن تنظر في الآراء المعبّر عنها وأن تعطي توجيهات إضافية بهذا الصدد.

55- وأشار العديد من الأعضاء إلى الاشتراطات الخاصة للبلدان النامية والتحديات المحددة التي قد تواجهها عند قيامها بتنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية، مع ملاحظة أنه سيكون من الضروري تقديم الدعم الفني والمالي.

56- وأشار بعض الأعضاء إلى أنهم لا زالوا في طور تنمية قدرتهم على تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية وأنّ قيامهم بتنفيذ بعض الجوانب الفنية للغاية في الخطوط التوجيهية الدولية سوف يتمّ على مراحل مع بذل ما أمكن من جهود تبعاً لإمكانات كلّ منهم.

57- واعتبر عدد قليل من الأعضاء أنه ينبغي اعتبار الخطوط التوجيهية الدولية حداً أدنى من الشروط لإدارة مصايد الأسماك في المياه العميقة ولحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة.

58- وأحاط العديد من الأعضاء علماً بأنه يتعيّن على منظمة الأغذية والزراعة أن تواصل القيام بدور قيادي للمساعدة على تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية في ما يتعلق بإدارة موارد مصايد الأسماك المستغلة عن طريق الصيد في المياه العميقة، فضلاً عن تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشّة وحمايتها باستخدام أفضل البيانات العلمية المتاحة.

59- ورحّب العديد من الأعضاء بالبرنامج الذي اقترحته المنظمة بشأن إدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، وأعربت عن دعمها له بصيغته المعروضة في الوثيقة COFI/2009/5 Rev.1. ونوّهوا إلى ملاءمة الأنشطة المقترحة، بما فيها استحداث أدوات الدعم وقاعدة بيانات بشأن النظم الايكولوجية البحرية الهشة، في ضوء المهام التي طُلب من الأمانة الاضطلاع بها وفقا للفقرات ذات الصلة من الخطوط التوجيهية الدولية.

60- وأشار عدد قليل من الأعضاء إلى الدور الهام للعمليات التي تقوم بها السفن في المياه العميقة من أجل جمع البيانات وتطوير المعدات وغيرها من التكنولوجيا التي تكفل إدارة مصايد الأسماك في المياه العميقة بشكل فعّال في أعالي البحار.

61- وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة تعزيز الإدارة في أعالي البحار بوجه عام، من دون أن يقتصر ذلك على إدارة مصايد أسماك المياه العميقة، وذلك بغية مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على نحو فعّال.

62- واعتبر بعض الأعضاء مجدداً أنّ الإحالات الواردة في الخطوط التوجيهية الدولية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 لم تخلّ بموقف أي من الدول بالنسبة إلى التوقيع على هذا الصكّ أو المصادقة عليه أو الانضمام إليه. وكرر بعض الأعضاء التأكيد على أنّ الإحالات الواردة في الخطوط التوجيهية إلى اتفاقية الأمم المتحدة

للأرصدة السمكية لعام 1995 لا تعني أنّ هذه الاتفاقية يمكن أن تسري على الدول التي لم تعلن موافقتها على الالتزام بهذه الاتفاقية.

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك بواسطة صك ملزم قانونا بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وإنشاء سجل عالمي لسفن الصيد

63- قدّمت الأمانة الوثيقة COFI/2009/6، وقدم السيد Fabio Hazin (البرازيل)، رئيس المشاورة الفنية الخاصة بصياغة مشروع صك ملزم قانونا بشأن تدابير دولة الميناء تقريرا مرحليا عنها والتي عُقدت في روما، إيطاليا، خلال الفترتين من 23 إلى 27 يونيو/حزيران 2008 ومن 26 إلى 30 يناير/كانون الثاني 2009. وشكر العديد من الأعضاء الأمانة على ما بذلته من جهود حثيثة من أجل مساعدة الأعضاء في مجال منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

64- وأكّدت اللجنة من جديد أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ما زال يشكّل أحد المخاطر الرئيسية أمام مصايد الأسماك الرشيدة، ووصف الكثير من الأعضاء طائفة من الخطوات التي اتخذت على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية للتعامل مع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومع المشكلات ذات الصلة. وجرى التأكيد على أهمية الجهود التعاونية في التصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد أشير إلى المبادرات المتفق عليها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف والتدابير التي تهدف إلى مكافحة هذا النوع من الصيد والتي اعتمدتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، على اعتبارها أمثلة على تحقيق بعض النجاح في مجال مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

65- وأبرز العديد من الأعضاء أهمية المفاوضات الجارية حول مشروع الصك الملزم قانونا بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه. وقد عُقدت منذ الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك مشاورة خبراء لإعداد مشروع صكّ ملزم قانوناً حول التدابير التي تتخذها دولة الميناء في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من 3 إلى 7 سبتمبر/أيلول 2007، فضلاً عن دورتين للمشاورة التقنية. وقد أُحرز تقدم في المناقشات وفي فهم القضايا ذات الصلة، إلاّ أنه ما زال يتعين إيجاد حلّ لعدد من القضايا الهامة العالقة. وقد أبدى بعض الأعضاء قلقهم إزاء القضايا التي يعتبرون أنها لا تزال عالقة.

66- وفي ما يتعلق بمسألة حالة الاتفاق، أيد الكثير من الأعضاء اعتماده في إطار منظمة الأغذية والزراعة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة، في حين أيّد بعض الأعضاء الآخرون فكرة اعتماد هذا الاتفاق خارج نطاق المنظمة. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه في حال اعتماد الاتفاق بموجب المادة 14، فسوف يجري استبعاد هيئة هامة معنية بالصيد وكذلك ميناء رئيسي من هذا الاتفاق وهو ما سيتسبب بمشكلة كبرى بالنسبة إلى التنفيذ الفعلي للاتفاق.

67– ورأى العديد من الأعضاء أنّه من الضروري لهذا الاتفاق أن يشمل جميع أنواع السفن المشاركة في الصيد والأنشطة ذات الصلة بالصيد. واعتبر بعض الأعضاء أنه من الضروري بحث نطاق تغطية الاتفاق وإيضاحه بدرجة أكبر مع مراعاة الأنشطة المشروعة التي تقوم بها السفن مثل نقل المنتجات غير تلك الناشئة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

68– وشدد بعض الأعضاء على أهمية العمل المشترك لإيجاد حلّ لهذه القضايا قبل الدورة القادمة للمشاورة الفنية. وأشار الأعضاء إلى التزامهم بالخروج بنتيجة مثمرة من عملية التفاوض، مؤكدين على أهمية أن يكون الصك الناشئ عن ذلك فعّالا ومقبولا على نطاق واسع. ودعا بعض الأعضاء إلى عدم وضع مهل زمنية محددة، الأمر الذي من شأنه أن يطيح بنتيجة المفاوضات.

69– وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة الاعتراف بالاشتراطات الخاصة للبلدان النامية وضمان حصولها على المساعدات الملائمة لا سيما في مجال بناء القدرات عبر طائفة واسعة من القضايا المتصلة بالرصد والمراقبة والإشراف. وفي هذا المجال، جرى الإعراب عن الشكر للأمانة لبرنامجها الخاص ببناء القدرات بشأن تدابير دولة الميناء. كما أعرب العديد من الأعضاء عن تقديرهم لأنشطة بناء القدرات التي تُنفّذ بدعم من الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف. وجرى تشجيع الأعضاء على المشاركة في حلقة العمل التدريبية العالمية الثالثة الخاصة بالانفاذ في مجال مصايد الأسماك (مابوتو، موزامبيق، سبتمبر/أيلول 2010).

70– وأحاط بعض الأعضاء علماً، مع التقدير، بالعمل التمهيدي في مجال وضع معايير لقياس أداء دولة العلم، وذلك من خلال حلقة عمل عُقدت في كندا في شهر مارس/آذار 2008، وتضمنت أيضا تقييم أداء دولة العلم واتخاذ تدابير في حالة عدم استيفاء المعايير. وسوف تُعقد مشاورة للخبراء (يونيو/حزيران 2009)، كما اتفق عليه في الفقرة 71 من تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. وقد وافقت اللجنة على أن يعقب هذا الاجتماع عقد مشاورة فنية حول "أداء دولة العلم".

71– وجرى إطلاع اللجنة على حصيلة مشاورة الخبراء بشأن وضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد، وسفن النقل المبرد، وسفن الإمدادات، التي عُقدت في روما، إيطاليا، خلال الفترة من 25 إلى 28 فبراير/شباط 2008 وما أعقب ذلك من أنشطة جرى تنفيذها حسبما أوصت به مشاورة الخبراء. وأيّد العديد من الأعضاء وضع سجل عالمي. وأبرز بعض الأعضاء أهمية المردودية التكاليفية واعتبروا أنّ الأمر يستدعي مزيداً من الدرس حول ضرورة هذه المسألة وغيرها من المسائل وإمكانية التنبؤ بها. وشددوا على أهمية الارتكاز على قواعد البيانات الموجودة حول السفن، ولا سيما عمل الترتيبات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي سعى بعضها إلى ابتكار نُظم لعامل تعريف وحيد لهوية السفن. وجرى تأييد برنامج العمل المقبل الذي ينبغي أن يشمل تقييم احتياجات المستخدمين، بما فيها احتياجات البلدان النامية، وتشكيل لجنة توجيهية بمشاركة واسعة من أجل تصميم مشروع نموذجي وتنفيذه وإعداد تقرير فني شامل يفضي إلى عقد مشاورة فنية حول السجلّ العالمي.

72- وأحاطت اللجنة علما بأن إدارة المصيد الثانوي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تنفيذ نهج النظم الايكولوجية إزاء مصايد الأسماك. وساد تأييد عام لاقتراح النرويج بوضع خطوط توجيهية دولية بشأن إدارة المصيد الثانوي والحد من المصيد المرتجع، وعقد مشاورة للخبراء تعقبها مشاورة فنية. وأبلغت النرويج الاجتماع أنها ستوفر الأموال اللازمة لهذه الأنشطة.

73- وأبدى عدد قليل من الأعضاء قلقهم إزاء إدارة مصايد الأسماك في أعالي البحار في المحيط الهندي واقترحوا النظر في إمكانية توحيد ترتيبات إدارة المصايد.

تأمين المصايد الصغيرة الحجم المستدامة: نحو الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية

74- في سياق عرض الوثيقة COFI/2009/7 التي تتناول حصيلة المؤتمر العالمي عن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم الذي عُقد في بانكوك، تايلند، خلال الفترة من 13 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2008، شكرت الأمانة جميع من ساهموا في المؤتمر، وفي طليعتهم مملكة تايلند على مشاركتها في تنظيم هذا المؤتمر وعلى استضافتها إياه.

75- وأعربت اللجنة عن تقديرها لكلّ من الأمانة والجهات التي شاركت في التنظيم والجهات الراعية والمشاركين في المؤتمر، ورحّبت بما خلُص إليه من نتائج وأثنت على المساهمة الهامة من منظمات المجتمع المدني التي تمثّل منظمات العاملين في قطاع الصيد ومناصريها.

76- وأطلعت منظمات المجتمع المدني اللجنة على طائفة المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقدّمها مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وطاقتها الكامنة الهائلة للمساهمة بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة.

77- وإذ سلّمت اللجنة بأنّ وجود مجموعة متنوّعة من مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التي توجد في البلدان كافة تقريباً وتحول دون التوصل إلى عامل تعريف وحيد لهوية السفن، أشارت إلى الظروف الصعبة في معظم الأحيان التي تعاني منها المجتمعات الصغيرة الحجم ومجتمعات السكان الأصليين التي تعمل في قطاع الصيد. وأشارت اللجنة إلى أنّ تلك الظروف الصعبة تعود بالدرجة الأولى إلى عدم كفالة حصولها على الأراضي وعلى موارد مصايد الأسماك وممارسة حقوقها ذات الصلة، فضلاً عن وجود بنى أساسية غير ملائمة على غرار الطرقات الريفية ومواقع الإنزال إلى البرّ، ودرجة التعرّض الكبرى للكوارث الطبيعية والتأثيرات السلبية لتغيّر المناخ، والظروف المعيشية الشاقة والمحفوفة بالمخاطر، وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل كافٍ، بالإضافة إلى ضعف التمثيل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثّر على حياة تلك المجتمعات.

78- ولاحظت اللجنة أنّ البيانات والإحصاءات المتوافرة عن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، خاصة في المياه الداخلية، لم تكن دائماً متكاملة وشاملة، مما أدّى إلى التقليل من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتغذوية ومساهمتها في تحقيق سبل المعيشة والأمن الغذائي.

79- وأحاطت اللجنة علماً بمختلف السياسات والاستراتيجيات والتدابير القانونية والاجتماعية التي اتخذها الأعضاء من أجل تأمين سبل معيشة مستدامة في مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة الحجم، وزيادة مساهمتها في التنمية الريفية والأمن الغذائي الوطني والأسري والحدّ من الفقر.

80- وتشمل التدابير التي أشارت إليها اللجنة وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج مصممة خصيصاً لدعم مصايد الأسماك الصغيرة الحجم؛ واعتماد وتعزيز الترتيبات على مستوى المجتمع المحلي والإدارة المشتركة؛ وإعادة تكوين الأرصدة السمكية وموائل الأسماك في المناطق الشاطئية المحاذية؛ والتمكين على المستوى القانوني وتعزيز المنظمات بالنسبة إلى اتحادات وتعاونيات العاملين في قطاع الصيد؛ وإشراك المجتمعات المحلية العاملة في قطاع الصيد في خطط الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)؛ وتوفير الدعم من أجل تحسين المناولة ما بعد الصيد والتوزيع والتسويق؛ وإنشاء البنى الأساسية؛ وتدابير السلامة في البحار وبناء القدرات.

81- وأشار عدد من الأعضاء في معرض البحث، إلى الصعوبات التي تعاني منها بشكل خاص مصايد الأسماك الصغيرة الحجم من أجل المشاركة في خطط التوسيم الإيكولوجي. وأكدوا مجدداً أنّ هذا النوع من الخطط من شأنه أن يشكل حاجزاً أمام التجارة الدولية. وشددوا على ضرورة أن تكون هذه الخطط شفافة وغير تمييزية ومتسقة مع التزامات منظمة التجارة العالمية. وأبدى بعض الأعضاء أيضاً قلقه إزاء إمكانية أن ترتّب عليها هذه الخطط عبئاً إضافياً يفوق قدراتهم.

82- ودعا بعض الأعضاء إلى إنشاء جهاز إقليمي لمصايد الأسماك يضمّ الدول الساحلية في منطقة البحر الأحمر. ويتولى هذا الجهاز الترويج للتعاون وإدارة المصايد على نحو مستدام كما في الأقاليم الأخرى.

83- وأعرب العديد من الأعضاء عن الحاجة إلى وجود صكّ دولي خاص بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم مع إمكانية أن يشتمل ذلك على إضافة مادة جديدة إلى المدوّنة وخطة عمل دولية و/أو وضع خطوط توجيهية كي تسترشد بها الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وخلق إطار للرصد ورفع التقارير. وعلاوة على ذلك، دعا العديد من الأعضاء إلى إنشاء لجنة فرعية جديدة تابعة للجنة مصايد الأسماك ومختصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم. ويتعيّن على الأمانة أن تبحث في مختلف الخيارات المتاحة للمضي قدماً في تطبيق هذه الاقتراحات. وقد أيّد العديد من الأعضاء ضرورة أن تعدّ منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً عالمياً محدداً يكون مخصصاً لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

تغير المناخ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

84- لدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال، أشارت الأمانة إلى الوثيقة COFI/2009/8 وإلى توصيات الدورة السابعة والعشرين للجنة والتي تقضي بأن تركّز المنظمة بقدر أكبر على العمل المتصل بتغير المناخ، خاصة أنه ينبغي "للمنظمة أن تجري دراسة بحثيّة للتعرف على القضايا الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ ومصايد الأسماك، وأن تجري نقاشاً لمعرفة كيف يمكن أن تتكيف صناعة الصيد مع تغير المناخ، وأن تكون لها الريادة في إبلاغ الصيادين وواضعي السياسات بالتبعات المحتملة لتغير المناخ على مصايد الأسماك".

85- وأحالت الأمانة بصفة خاصة إلى نتائج وتوصيات حلقة عمل الخبراء بشأن آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التي عقدتها المنظمة في روما، إيطاليا، خلال الفترة من 7 إلى 9 أبريل/نيسان 2008. وقد استعرضت ما لتغير المناخ من تأثيرات على مستوى النظام الإيكولوجي على امتداد سلسلة القيمة في قطاعي تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، وعلى المجتمعات المحلية المعتمدة على هذين القطاعين. واتفقت حلقة العمل على قائمة من التوصيات البعيدة المدى تتعلق بالإجراءات التي يمكن اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

86- وأشارت الأمانة أيضاً إلى اجتماعين هامين هما المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية الذي عُقد في روما، إيطاليا، خلال الفترة من 3 إلى 5 يونيو/حزيران 2008، والندوة العلمية الدولية المعنية بالتكيف مع التغيرات العالمية في النظم الاجتماعية – الايكولوجية البحرية الذي عُقد في روما، إيطاليا، خلال الفترة من 8 إلى 11 يوليو/تموز 2008.

87- وسلّمت اللجنة بأهمية تغير المناخ وتأثيراته المتزايدة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأفاد كثير من الأعضاء بأن آثار تغير المناخ أصبح ملحوظاً بالفعل في البيئتين المائية والبرية على السواء، بما في ذلك من خلال انتقال الأنواع، وانخفاض غلال مصايد أسماك القاع والأسماك السطحية، فضلاً عن الأحداث المناخية المتطرّفة. وشدّدت عدة دول جزرية صغيرة نامية على مدى تأثّرها بتغير المناخ وشكرت حكومة اليابان على دعمها للعمل الذي تقوم به المنظمة في الأقاليم التي تقع فيها.

88- وأيّدت اللجنة استنتاجات وتوصيات حلقة عمل الخبراء التي انعقدت في شهر أبريل/نيسان 2008. ودعت الأمانة إلى تأدية دور فعّال أكثر في المسائل المتصلة بتغيّر المناخ، خاصة تلك التي للمنظمة ميزات مقارنة فيها مثل جمع المعلومات عن التطورات على المستويين الوطني والإقليمي ورفع تقارير دورية إلى الأعضاء. كما دعي إلى إقامة تعاون فعال مع المنظمات الأخرى لتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة.

89- واتفق أعضاء كثيرون على أن من شأن تحسين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن يزيد من قدرتهم على التصدي لتغيّر المناخ وتكيّفهم معه. وفي هذا الصدد، أقرّت اللجنة بوجه عام وأيّدت أهمية تنفيذ المدونة وإتباع نهج النظام الإيكولوجي في ما يخص مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فضلا عن تطبيق النهج الاحترازي.

90- وتشاطر عدد من الأعضاء المعلومات بشأن المواضيع التي تثير قلقهم، فضلاً عن تجاربهم والإجراءات التي اتخذوها للتصدي لآثار تغير المناخ وأشاروا إلى الحاجة إلى بناء القدرة على مواجهة التحديات. وأشار بعض الأعضاء كذلك إلى الحاجة إلى النظر في إمكانية الحد من استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة اكتساب معرفة أفضل لوضع استراتيجيات تكيّف من أجل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كي تكون أكثر قدرة على مقاومة تغيّر المناخ.

91- وشدد عدد من الأعضاء على حاجة البلدان النامية والمنظمة إلى مزيد من التمويل من أجل التصدي بالصورة المناسبة للجوانب المثيرة للقلق على صعيد تغيّر المناخ والتي بدأت تؤثر بالفعل، أو من المتوقع أن تؤثر، على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، خاصة في البلدان الأشد عرضة له.

92- وأشار عدد من الأعضاء إلى آثار تغير المناخ في منطقة القطب الشمالي، مشددين على أنهم يرون حاجة إلى تكثيف الجهود في مجال البحوث والاستفادة من نتائج تلك البحوث لإنشاء آلية لإدارة موارد تلك المنطقة استناداً إلى النهج الوقائي ونهج النظام الإيكولوجي، وذلك قبل المباشرة بإقامة أي مصايد أسماك جديدة في تلك المنطقة.

93- وأحاطت اللجنة علماً بالمواضيع التي تثير قلق معظم البلدان المعرّضة للمخاطر، بما في ذلك الدول الجزرية النامية الصغيرة ودول منطقة الساحل حول الآثار الجانبية لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر على كل من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

94- وأشارت الأمانة إلى اجتماع غير رسمي سيعقده قريباً البنك الدولي ومركز الأسماك العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بعد دورة لجنة مصايد الأسماك لمناقشة خطط العمل الخاصة بكل منظمة من هذه المنظمات وتحسين التعاون بينها في مجال تغيّر المناخ. وأبرزت اللجنة الحاجة إلى إتباع نُهج مشتركة بين القطاعات للتصدي لتحديات تغير المناخ، خاصة في ما يتعلق بالبيئات البرية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المياه الداخلية.

برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

95- أخذت اللجنة علما بخطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة (2009-2010) التي اعتمدها مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين الخاصة التي عُقدت في روما، إيطاليا، خلال الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، لا سيما الإطار البرامجي الجديد المسند إلى النتائج الجاري إعداده حاليا والذي سيشمل جميع مصادر

الأموال المتاحة للمنظمة، وترتيبات الإبلاغ المعدلة للجان الفنية. وفي هذا الصدد، أيدت اللجنة تعزيز دورها في إسداء المشورة بشأن أولويات عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وأعربت عن أسفها لعدم وجود اقتراح لتكاليف برنامج العمل إفساحاً في المجال لترتيب الأولويات كما جاء في خطة العمل الفورية. ونظرت اللجنة في مشروع إطار النتائج المتعلقة بالهدف الاستراتيجي عن "الإدارة المستدامة واستخدام موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية"، بما في ذلك ست نتائج تنظيمية مقترحة، ومجالات العمل المقترحة التي تسهم في تحقيق النتائج، ونماذج عن المؤشرات، بصيغتها الواردة في الوثيقة COFI/2009/09.

96- وأُبلغت اللجنة بأن إطار النتائج بالصورة التي عُرض بها ما زال قيد التطوير. وأبدت اللجنة قلقها لأن الوثيقة لم تقدم تحليلا محددا لاستغلال أوجه قوة المنظمة على النحو الذي دعت إليه خطة العمل الفورية ولجنة البرنامج. وكانت لبعض الأعضاء مخاوف أيضاً لاعتقادهم بأنه كان بالإمكان تعزيز إسداء المشورة بشأن الأولويات من خلال الحصول على معلومات دليلية بشأن مستويات الموارد وتخصيص الأموال وكلفة كلّ من العناصر البرامجية.

97- وأُبلغت اللجنة بأن هذه المعلومات ستقدم إليها، خلال سنة 2009، وفقا للجدول الزمني لإعداد عناصر الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، وهو الجدول الذي وافق عليه المؤتمر. وسوف تقدم نسخة أكثر تفصيلا من الوثيقة تتضمن اقتراحاً لتخصيص الأموال إلى لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل ولجنتي البرنامج والمالية في شهر يوليو/تموز 2009، بقصد استكمالها وعرضها على المجلس ولجنة المؤتمر في شهر سبتمبر/أيلول، وعلى المؤتمر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني.

98- ورحّبت اللجنة بهذا التحول في تركيز عمل المنظمة من النتائج إلى المحصلات، وأعربت عن تأييدها لعملية تنفيذ خطة العمل الفورية.

99- وأيّد العديد من الأعضاء بصفة عامة النتائج التنظيمية الست بصيغتها المعروضة في الوثيقة COFI/2009/9. وأضاف بعض الأعضاء إلى ما تقدم الحاجة إلى مراعاة الأهداف الاستراتيجية الأخرى للمنظمة التي تتصل بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإلى إقامة الصلات اللازمة بهذه الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية المتعلقة بكلّ منها.

100- وأبرزت اللجنة مجدداً الأهمية الحيوية لتحديد أولويات مختلف الأنشطة المتعلقة بهذه النتائج التنظيمية. وشدد العديد من الأعضاء على أنه من غير الممكن استكمال عملية تحديد الأولويات هذه في الوقت الراهن، نظرا لاحتواء الوثيقة على معطيات محدودة. إلا أن العديد من الأعضاء قدموا اقتراحات ملموسة وعددوا المسائل التي اعتبروها ذات أولوية عالية، بما في ذلك ما يلي، بمعزل عن الترتيب الواردة فيه:

- مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة الحجم والحرفية؛
- بناء القدرات من أجل تنفيذ المدونة والصكوك المتصلة بها؛
- تقييم مدى فعالية المدونة والصكوك المتصلة بها؛
- مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- إعداد خطوط توجيهية دولية بشأن إدارة المصيد الثانوي والحد من المصيد المرتجع؛
- استكمال الصك الملزم قانوناً حول التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛
- إعداد سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن الإمداد؛
- أداء دولة العلم وإعداد صك مناسب في هذا الصدد؛
- القدرة المفرطة؛
- تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة والمحافِظة على البيئة وبناء القدرات؛
- استكمال الخطوط التوجيهية الفنية بشأن إصدار الشهادات في مجال تربية الأحياء المائية؛
- إنشاء برامج وشبكات إقليمية لتربية الأحياء المائية وتقديم الدعم لها؛
- تأثير تغير المناخ على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- المدخلات والإسهامات في المؤتمر المقبل لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية الصادرة في عام 1995 وإجراءات الاستعراض المتخذة بصدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 105/61؛
- تشجيع التجارة الدولية العادلة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- جمع البيانات الموثوق بها واستخدامها؛
- رصد حالة الأرصدة السمكية؛
- فريق الخبراء المخصص المعني بالاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية؛
- اختيار برنامج لتحديد وحدات الإدارة.

101- وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى مواءمة الأولويات المشار إليها مع الظروف والحالات الخاصة في مختلف الأقاليم، وفقا لعملية اللامركزية الجارية والتي ينتظر أن تكتمل خلال السنوات القادمة.

102- وكان هناك تأييد واسع لاعتبار مصايد الأسماك الصغيرة الحجم نتيجة إضافية من النتائج التنظيمية. واتفقت اللجنة على إضافة إشارة محددة إلى مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في النتائج التنظيمية الستّ، حسب الاقتضاء.

103- وأحاطت اللجنة علماً بأن أول دورة إعداد معدلة تماما بخصوص اتخاذ القرارات في الأجهزة الرئاسية بشأن البرمجة وإعداد الميزانية والرصد المستند إلى النتائج سوف تنفذ اعتبارا من سنة 2010، على النحو المنظور في خطة العمل الفورية. ومن المتوقع أن تتلقى اللجنة في دورتها القادمة وبشكل مفصّل بالكامل إطار النتائج والتحليل الهيكلي

للأولويات، فضلا عن تقارير أكثر شفافية وشمولا بشأن الأنشطة المنفّذة، سواء كانت تحظى بدعم مالي من الميزانية العادية أو من أموال من خارج الميزانية.

أية مسائل أخرى

104- لم تكن هناك أية مسائل أخرى.

موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

105- في ما يتعلق بتوقيت عقد الاجتماعات المقبلة، رأى العديد من الأعضاء أنه من الأنسب الإبقاء، قدر المستطاع، على التوقيت الحالي لعقد دورات لجنة مصايد الأسماك (أي فبراير/شباط – مارس/آذار في السنة الثانية من كل فترة مالية). ومن شأن عقد الدورة خلال الفصل الثالث من السنة الأولى من كل فترة مالية أن يتعارض مع توقيت عقد اجتماعات بعض الترتيبات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمشاورات السنوية بشأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

اعتماد التقرير

106- تمّ اعتماد التقرير في 6 مارس/آذار 2009.